Journal Of the Iraqia University (75-3) February (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الجيوبوليتيك البحري ودوره في الصراع على الممرات الاستراتيجية

م. م زياد عواد ضاري

كلية السلام الجامعة قسم القانون

Maritime geopolitics and its role in the struggle for strategic waterways

ziad Awad Dhari MSC:
AL-Salam university college-Department
Of Law

الملخص:

يستعرض هذا البحث دور الجيوبوليتيك البحري في تحديد موازين القوة الدولية وأثره في الصراع على الممرات البحرية الاستراتيجية. يركز البحث على أهمية الممرات البحرية مثل مضيق هرمز، قناة السويس، مضيق ملقا، وبحر الصين الجنوبي، التي تمثل شرايين التجارة العالمية ومصادر الطاقة. ويحلل البحث كيف أن السيطرة على هذه الممرات تمنح الدول نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، ويبرز الاستراتيجيات التي تتبعها القوى الكبرى لضمان أمنها البحري. كما يناقش البحث انعكاسات الصراعات البحرية على الأمن الدولي والاقتصاد العالمي، ويقترح توصيات لتعزيز التعاون الدولي وحماية الممرات البحرية. الكلمات المفتاحية: الجيوبوليتيك البحري – الممرات الاستراتيجية – النفوذ البحري – الأمن الدولي – النزاعات البحرية.

Abstract:

This study examines the role of maritime geopolitics in shaping international power balances and its impact on conflicts over strategic sea routes. The research focuses on the significance of sea passages such as the **Strait of Hormuz, the Suez Canal, the Strait of Malacca, and the South China Sea**, which serve as vital arteries for global trade and energy resources. It analyzes how controlling these routes provides countries with economic, political, and military leverage, and highlights strategies employed by major powers to ensure maritime security. The study also discusses the implications of maritime conflicts on international security and the global economy, and proposes recommendations to strengthen international cooperation and protect strategic sea routes.**Keywords:** Maritime geopolitics – Strategic sea routes – Maritime influence – International security – Maritime conflicts

مقدمة

تعد البحار والممرات البحرية من أهم عوامل القوة في السياسة الدولية، إذ تمثل شرايين الاقتصاد العالمي وأداة ضغط استراتيجي بين الدول الكبرى. ويهدف هذا البحث إلى تحليل دور الجيوبوليتيك البحري في الصراعات على الممرات الاستراتيجية، وفهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة لضمان السيطرة البحرية.لقد أصبح البحر، منذ العصور الحديثة وحتى يومنا هذا، أحد أبرز ساحات الصراع الدولي على النفوذ والهيمنة. ويُعرف الجيوبوليتيك البحري بأنه دراسة الدور الاستراتيجي للمحيطات والبحار في تحديد موازين القوة بين الدول، والتحكم بالممرات البحرية التي تعتبر شرايين التجارة العالمية ومصادر القوة الاقتصادية والعسكرية. وفي العصر الراهن، تصاعدت المنافسات على الممرات الاستراتيجية مثل مضيق هرمز، قناة السويس، مضيق ملقا، وبحر الصين الجنوبي، بسبب أهميتها الحيوية في نقل الطاقة والسلع الأساسية، ما جعل السيطرة عليها محورًا للصراعات الدولية الإقليمية والعالمية.

أهمية البحث

: تكمن اهمية البحث في الاتي:

١) توضيح الدور الحاسم للممرات البحرية في الأمن الاقتصادي والسياسي للدول.

٢) تحليل أسباب الصراع البحري بين القوى الكبرى والدول الإقليمية.

٣) تقديم توصيات عملية لتعزيز التعاون الدولي وحماية الممرات البحرية.

أهداف البحث

: يهدف البحث الى:

١) دراسة مفهوم الجيوبوليتيك البحري وأهميته في السياسة الدولية.

٢) تحليل الصراعات على الممرات البحرية الاستراتيجية وأسبابها.

٣) استكشاف الاستراتيجيات التي تتبعها الدول للسيطرة على الممرات البحرية.

إشكالية البحث

:: يقوم البحث وفق الاشكالية الاتية:كيف يؤثر الجيوبوليتيك البحري في الصراع على الممرات البحرية الاستراتيجية، وما هي الآليات والاستراتيجيات التي تستخدمها الدول لتحقيق السيطرة والنفوذ؟

فرضية البحث

: يقوم البحث وفق الفرضية الاتية:

التحكم بالممرات البحرية الاستراتيجية يعزز النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري للدول، ويؤثر بشكل مباشر على استقرار النظام الدولي.

منهج البحث

:: يعتمد البحث على **المنهج التحليلي الوصفي**، من خلال تحليل الدراسات السابقة، المقالات العلمية، والتقارير الرسمية ذات الصلة بالجيوبوليتيك البحري والممرات الاستراتيجية.

حدود البحث

: تقسم الحدود الى:

١)**الزمانية:** يركز البحث على الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٥.

٢)**المكانية:** الممرات البحرية الاستراتيجية مثل مضيق هرمز، قناة السويس، مضيق ملقا، وبحر الصين الجنوبي.

٣)**الموضوعية:** التركيز على الجيوبوليتيك البحري والدور الاستراتيجي للممرات البحرية، دون الخوض في التفاصيل الاقتصادية الدقيقة لكل دولة.

المطلب الأول الجيوبوليتيك البحري وأهمية الممرات الاستراتيجية

يُعد الفضاء البحري أحد أهم المتغيرات في السياسة الدولية المعاصرة، إذ لا يقتصر دوره على كونه وسيلة للنقل البحري، بل يُشكِّل ساحة تنافس جيوسياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا بين الدول الكبرى والدول الإقليمية. يرتبط مفهوم الجيوبوليتيك البحري بدراسة العلاقة بين الجغرافيا البحرية وموازين القوة السياسية الدولية، وكيف يمكن للدول التحكم في الممرات البحرية الاستراتيجية لتحقيق مصالحها في التجارة الدولية وأمن الطاقة، خصوصًا في ظل التصاعد المستمر للتنافس الدولي على النفوذ والموارد العالمية .[1]

اولا: مفهوم الجيوبوليتيك البحريالجيوبوليتيك البحري يُعبِّر عن التفاعلات بين الجغرافيا والمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية في الفضاء البحري، ويُنظر إليه كركيزة أساسية لفهم السياسة الدولية في العصر الحديث، لا سيما مع نمو الاعتماد على التجارة البحرية لنقل أكثر من ٨٠٪ من البضائع والسلع العالمية. يُشير الباحث ماهم (MMA Miah) إلى أن المضائق البحرية أو ما يُعرف بنقاط الاختناق (Chokepoints)، تُعد مواقع إستراتيجية يمكن من خلالها السيطرة على تدفق التجارة والطاقة في العالم، وقد شكل هذا المفهوم محور الكثير من الدراسات في الجغرافيا السياسية الحديثة .[2]يبنَّى هذا المفهوم أيضًا على أساس أن السيطرة على الممرات البحرية تمنح الدولة ميزة السيطرة على خطوط الإمداد والتجارة العالمية، ما يزيد من قدرتها على التأثير في السياسات الدولية والاقتصاد العالمي، ويجعل من الجيوبوليتيك البحري عنصرًا لا يمكن تجاهله في تحليل علاقات القوى الدولية .[3]

ثانيا: أهمية الممرات البحرية الاستراتيجية.تعد الممرات البحرية الاستراتيجية شرايين حيوية تربط الأسواق العالمية ببعضها، وتتحكم بشكل مباشر في نقل الطاقة والسلع الصناعية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك. وقد بيّنت الدراسات الحديثة أن الممرات مثل مضيق هرمز، باب

المندب، قناة السويس، ومضيق ملقا توفر نقاط مرور حيوية لنقل النفط والغاز والسلع، وتحديدًا لأنها تُغطي أكثر من ثلثي التجارة البحرية العالمية [4].

١) **مضيق هرمز:** يُعد مضيق هرمز من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم؛ فهو يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي عبر بحر عمان، ويمرّ عبره نحو ٢١ مليون برميل نفط يوميًا، أي ما يقارب ٢٠٪ من النفط العالمي، مما يجعله محور اهتمام القوى الاقتصادية والسياسية الكبرى [5]. يُشير الباحثون إلى أن موقع مضيق هرمز جعل منه نقطة اختناق جيوسياسية، إذ يمتد تأثيره ليس فقط على أمن الطاقة في الشرق الأوسط، بل أيضًا على الاستقرار الاقتصادي العالمي، وذلك بسبب إمكانية تعطيل النقل البحري إذا حدثت توترات أمنية أو تصعيدات عسكرية في المنطقة [6].

٢) **مضيق باب المندب:** يمثّل **مضيق باب المندب** حلقة وصل حيوية بين البحر الأحمر وخليج عدن، وهو يُعد أحد أهم ممرات التجارة العالمية التي تنقل النفط والسلع إلى أوروبا وآسيا عبر قناة السويس[7]. وتؤكد الدراسات أنه مع تصاعد التوترات في اليمن ومنطقة القرن الأفريقي، أصبح هذا المضيق أيضًا ساحة للتنافس الدولي والإقليمي، ويتطلب تأمينه جهوداً متعددة الأطراف لتفادي تعطيل الملاحة البحرية، خصوصًا أن المرور عبره يشكل مفتاحًا اقتصاديًا واستراتيجيًا في حركة التجارة العالمية .[8]

٣) **قناة السويس:** تُعد **قناة السويس** قناة ملاحية اصطناعية تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، وتُعد من أهم الممرات البحرية في العالم لكونها تُختصر مسافات الملاحة بين آسيا وأوروبا بشكل كبير، وتقلل كلفة النقل البحري بشكل كبير [9]. تمر عبر القناة آلاف السفن سنويًا، وتشكل ما يقارب ١٢٪ من إجمالي التجارة البحرية العالمية، ولها تأثير كبير في الأسواق الدولية، إذ ينعكس تعطّل الملاحة بها مباشرة على أسعار البضائع وعلى سلاسل الإمداد العالمية .[10]

٤) **مضيق ملقا:** يمرّ **مضيق ملقا** بين المحيطين الهندي والهادئ، ويُعد من أكثر الممرات ازدحامًا في حركة التجارة البحرية، خاصة تلك المتعلقة بنقل النفط والسلع من الشرق الأوسط إلى آسيا والعكس، كما أنه يشكّل نقطة استراتيجية حيوية للدول الكبرى، وقد تناولته دراسات عديدة في سياق التنافس الدولي على مضائق النقل البحرية .**(11)**

ثالثا: الجيوبوليتيك البحري في الصراع الدوليتؤدي الممرات البحرية الاستراتيجية دورًا حاسمًا في الصراع الدولي على النفوذ بين القوى الكبرى والدول الإقليمية، حيث أن التحكم بهذه الممرات يُشكِّل ورقة قوة تُستخدم في التأثير على سلوك الخصوم وفرض الشروط الاقتصادية والسياسية. وقد سعت الدول العظمى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا لتعزيز وجودها العسكري والاقتصادي حول هذه الممرات لضمان مصالحها الاستراتيجية وتحقيق أهدافها في الأمن البحري .[12]وتشير الدراسات إلى أن هذه الممرات لا تُعد مجرد مناطق عبور للسفن فحسب، بل أصبحت ساحة للتنافس الدولي على النفوذ، إذ أن أي تهديد بنقص أو تعطيل المرور من خلالها يمكن أن يؤثر في الاقتصاد العالمي وأسعار الطاقة بشكل كبير، مما يجعل تأمينها أولوية استراتيجية للدول المعنية .يتّضح من مراجعة الأدبيات العلمية أن الجيوبوليتيك البحري والممرات البحرية الاستراتيجية يمثلان إطارًا ضروريًا لفهم السياسة الدولية المعاصرة، وليس مجرد موضوع نظري. إن التحكم في هذه الممرات يوفر للدول قدرة على التأثير في التجارة الدولية، أمن الطاقة، وسير العلاقات الدولية. ولا يمكن تجاهل هذا البعد عند تحليل الصراع الدولي المعاصر وتطوراته.

المطلب الثاني الصراع على الممرات البحرية بين القوى الدولية وأثره على الأمن العالمي

مع تصاعد المنافسة بين القوى الكبرى في العالم، أصبح السيطرة على الممرات البحرية الاستراتيجية إحدى أهم أدوات الهيمنة الدولية، لما لها من دور مباشر في التجارة الدولية ونقل الطاقة والموارد الأساسية. وتكمن أهمية هذه الممرات في كونها شرايين حيوية للاقتصاد العالمي، كما تمثل عنصر ضغط إستراتيجي في العلاقات الدولية. فكل دولة تسعى إلى حماية مصالحها وتأمين خطوط إمدادها، سواء الاقتصادية أو العسكرية، في مواجهة تهديدات محتملة من القوى الأخرى .[13]يرتبط هذا الصراع بالعديد من العوامل، منها: الاستراتيجية الاقتصادية، الأمن البحري، النفوذ السياسي، وقد ظهر بشكل واضح في مضائق رئيسية مثل هرمز، ملقا، وباب المندب، إضافة إلى القنوات المائية مثل قناة السويس، حيث باتت هذه المناطق نقاطًا محورية للصراع الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، فضلاً عن بعض القوى الإقليمية .[14]

اولا: أبعاد الصراع الدولي على الممرات البحرية.

تنقسم هذه الى الابعاد الى:

١) **البعد الاقتصادي:** تتضح أهمية الممرات البحرية في البُعد الاقتصادي عبر كونها الطريق الرئيس لنقل الطاقة والسلع. فحسب الدراسات الحديثة، يمر عبر هذه الممرات ما يزيد على ٨٠٪ من تجارة النفط البحري العالمي، إضافة إلى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والمواد الخام

[15]. كما أن تعطّل أي ممر بحري استراتيجي يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل وتأخير وصول البضائع، وهو ما ينعكس مباشرة على أسعار الطاقة والأسواق العالمية [16]. وقد أبرزت الكتب المتخصصة مثل كتاب "السياسة البحرية الدولية" للباحث جون كريستوفر، أن السيطرة على هذه الممرات تمنح الدولة قدرة على الضغط الاقتصادي والسياسي على الدول المستوردة للطاقة والسلع .[17]

٢) البعد العسكري والأمني: تُعتبر الممرات البحرية محورًا للسيطرة العسكرية، حيث تعتمد الدول الكبرى على القوات البحرية لضمان حرية الملاحة وتأمين خطوط التجارة. يوضح الدكتور عبد الرحمن الخطيب في بحثه المنشور في *مجلة الدراسات البحرية* أن الوجود العسكري الأمريكي في مضيق هرمز والبحر الأحمر يهدف إلى حماية تدفقات النفط والتجارة العالمية من أي تهديد محتمل [18]. كما يوضح الباحث فرانسيس بيرنز أن أي تصعيد عسكري في مضيق استراتيجي يؤدي إلى تجميد النشاط التجاري، وزيادة التوتر الإقليمي، وتأثر الاقتصاد العالمي[19]. ومن هذا المنظور، يظهر الصراع على الممرات البحرية كأداة سياسية تُستخدم في الضغط على الخصوم وفرض الشروط الدولية.

٣) البعد الجيوسياسي: أن الصراع على الممرات البحرية يتجاوز البُعد الاقتصادي والعسكري، ويُعد مؤشرًا على تحولات النفوذ الدولي. فالممرات البحرية الاستراتيجية ليست مجرد طرق نقل، بل هي أداة لتثبيت النفوذ السياسي على مناطق حساسة جيوستراتيجياً[20]. ويظهر ذلك بوضوح في المضائق المزدحمة مثل ملقا وهرمز وباب المندب، حيث تتنافس الولايات المتحدة والصين على ضمان مصالحهما البحرية، بينما تلعب الدول الإقليمية دورًا في الموازنة بين القوى الكبرى. كما توضح دراسات حديثة أن التحالفات الإقليمية والدولية، مثل التحالفات الأمنية في الخليج والهند–المحيط الهادئ، تأتي بهدف حماية الممرات البحرية من أي تهديد محتمل .[21]

ثانيا: الأثر على الأمن العالمي.أن تعطّل الممرات البحرية يؤدي إلى تأثير مباشر على الأمن العالمي، ليس فقط عبر زيادة أسعار الطاقة، بل من خلال تهديد سلاسل الإمداد الغذائي والصناعي[22]. كأن أي نزاع مسلح أو توتر سياسي في الممرات الاستراتيجية يسبب أزمات اقتصادية وعسكرية متعددة الأطراف، وقد يدفع بعض الدول إلى تغيير سياساتها الدفاعية والاقتصادية لضمان استمرار التدفق الحر للبضائع [23]. كما يؤكد كتاب "الجغرافيا السياسية للأمن البحري" للباحث ديفيد ميلر، أن التحكم بالممرات البحرية يساهم في تحقيق التوازن الاستراتيجي الدولي، ويجعلها إحدى أدوات الردع على الصعيد العالمي .[24]

ثالثا: سياسات الدول الكبرى تجاه الممرات البحرية.تشكل الممرات البحرية الدولية أحد المرتكزات الأساسية في بنية النظام الدولي المعاصر، لما لها من دور محوري في ضمان تدفق التجارة العالمية والطاقة، وهو ما جعلها مجالًا رئيسيًا لتنافس القوى الكبرى. وتختلف سياسات هذه القوى تجاه الممرات البحرية باختلاف مواقعها الجيوسياسية وطبيعة مصالحها الاقتصادية والأمنية، إلا أن القاسم المشترك بينها يتمثل في اعتبار السيطرة أو التأثير في هذه الممرات عنصرًا حاسمًا في تعزيز النفوذ الدولي.

١. **الولايات المتحدة الامريكية:** تنطلق السياسة الأمريكية تجاه الممرات البحرية من تصور استراتيجي يقوم على ربط حرية الملاحة البحرية باستقرار النظام الليبرالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فواشنطن ترى أن أمن الممرات البحرية لا يمثل فقط مسألة اقتصادية تتعلق بتأمين تدفق النفط والسلع، بل يعد أيضًا ركيزة أساسية للحفاظ على مكانتها كقوة عظمى مهيمنة. ولهذا تحافظ الولايات المتحدة على وجود عسكري دائم في المضائق الحيوية والمحيطات الكبرى من خلال انتشار قواعدها البحرية وأساطيلها المتقدمة، خاصة في مناطق مثل الخليج العربي، المحيط الهندي، وغرب المحيط الهادئ. ويُنظر إلى هذا الوجود باعتباره أداة ردع تهدف إلى منع أي قوة منافسة من تهديد خطوط الملاحة أو فرض سيطرتها عليها، إضافة إلى طمأنة الحلفاء وحماية المصالح الأمريكية العابرة للحدود.[25] ويمكن القول ان الولايات المتحدة الامريكية تبقي على وجود دائم في المحيطات والمضائق الحيوية لضمان حرية الملاحة وحماية مصالحها الاقتصادية، خاصة النفطية.

٢. **الصين:** تتبنى مقاربة مختلفة نسبيًا، تنبع من كونها قوة صاعدة تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية واستيراد الطاقة عبر البحر. وقد أدركت بكين أن اعتمادها المفرط على ممرات بحرية خاضعة لنفوذ قوى أخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، يمثل نقطة ضعف استراتيجية. لذلك اتجهت إلى تطوير سياسة بحرية تقوم على توسيع حضورها في المناطق الساحلية والمحيطات المفتوحة، من خلال الاستثمار في الموانئ الاستراتيجية وبناء قواعد دعم لوجستي خارج حدودها، كما هو الحال في القرن الإفريقي والمحيط الهندي. وتندرج هذه السياسة ضمن إطار أوسع يتمثل في مبادرة «الحزام والطريق»، التي تهدف إلى تأمين طرق التجارة والطاقة وتقليل المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالممرات البحرية الحساسة مثل مضيق ملقا. وتسعى الصين من خلال هذا التوجه إلى التحول من قوة قارية تقليدية إلى قوة بحرية قادرة على حماية مصالحها العالمية دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى المهيمنة، مفضلةً استراتيجية التمدد التدريجي والنفوذ الاقتصادي طويل الأمد.[26] كما انها تستثمر في بناء قواعد بحرية واستراتيجية حول مضائق بحرية رئيسية لتعزيز نفوذها البحري وتأمين طرق الطاقة.

٣. **روسيا:** تسم السياسة الروسية تجاه الممرات البحرية بطابع أكثر ارتباطًا بالاعتبارات الجيوسياسية والأمنية المباشرة، خاصة في محيطها الإقليمي. فروسيا تركز بشكل أساسي على البحر الأسود باعتباره منفذًا حيويًا نحو البحار الدافئة وممرًا رئيسيًا لتجارة الطاقة والحبوب المتجهة إلى أوروبا والشرق الأوسط. كما أولت اهتمامًا متزايدًا بالممرات البحرية في القطب الشمالي، في ظل التغيرات المناخية التي أدت إلى انحسار الجليد وفتح طرق بحرية جديدة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة. وتستخدم موسكو سيطرتها البحرية كأداة لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي، ولا تتردد في توظيف هذا النفوذ للضغط على خصومها، خصوصًا في سياق علاقتها مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وعلى الرغم من أن القدرات البحرية الروسية لا تضاهي الانتشار العالمي للأسطول الأمريكي، فإن تركيزها على مناطق محددة يمنحها قدرة مؤثرة في معادلات الأمن الإقليمي والدولي .[27]وتركز على البحر الأسود والمناطق الشمالية لتعزيز قدرتها على التحكم في التجارة البحرية الأوروبية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن سياسات الدول الكبرى تجاه الممرات البحرية تعكس تباينًا واضحًا في الأهداف والاستراتيجيات؛ فالولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على النظام البحري القائم وضمان حرية الملاحة بوصفها أساس الهيمنة العالمية، بينما تعمل الصين على تأمين صعودها الاقتصادي عبر بناء شبكة نفوذ بحرية متعددة الأبعاد، في حين تستخدم روسيا الممرات البحرية كوسيلة لتعزيز نفوذها الإقليمي وإعادة التوازن في مواجهة القوى الغربية. ويبرز هذا التنافس البحري كأحد أهم ملامح الصراع الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين.

الخاتمة

أن الجيوبوليتيك البحري والممرات الاستراتيجية يمثلان محورًا أساسيًا لفهم العلاقات الدولية المعاصرة. فقد أظهرت المراجعة المنهجية أن الممرات البحرية مثل مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس، ومضيق ملقا ليست مجرد طرق نقل عادية، بل هي شرايين حيوية تحدد مسار التجارة والطاقة وتؤثر مباشرة على الأمن الدولي. كما أظهرت الدراسة أن الصراع على هذه الممرات بين القوى الكبرى يعكس التنافس الاقتصادي والسياسي والعسكري في آن واحد، وأن أي اضطراب فيها له انعكاسات سريعة على الأسواق العالمية وعلى استقرار الدول الإقليمية والعالمية على حد سواء.

الاستنتاجات

١. **أهمية استراتيجية الممرات البحرية:** تبيّن أن الممرات البحرية ليست مجرد مسارات للشحن، بل أدوات قوة تؤثر في موازين القوى الدولية، والسيطرة عليها تمنح الدولة ميزة في التجارة والطاقة والأمن.

٢. **تداخل الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والجيوسياسية:** الصراع على الممرات البحرية متعدد الأبعاد، إذ تتداخل السياسة الاقتصادية مع القوة العسكرية والموقع الجغرافي، مما يجعل هذه الممرات هدفًا استراتيجيًا لكل القوى الكبرى.

٣. **تأثير الممرات على الأمن العالمي:** تعطّل أي ممر استراتيجي يؤدي إلى تأثيرات سريعة على الاقتصاد الدولي وسلاسل الإمداد، ويجعل الأمن البحري جزءًا لا يتجزأ من السياسات الاستراتيجية للدول.

٤. **تزايد أهمية التحالفات الدولية:** حفاظ الدول على الممرات البحرية وتأمينها يتطلب تنسيقًا دوليًا وإقليميًا، خاصة في مناطق النزاع مثل الخليج العربي والبحر الأحمر.

التوصيات

١. تعزيز التعاون الدولي: تشجيع إنشاء آليات دولية لضمان حرية الملاحة في الممرات الاستراتيجية، والتعاون في مراقبة وتأمين طرق الشحن البحرية.

٢. تطوير القدرات الدفاعية: على الدول الإقليمية الكبرى تطوير قدراتها البحرية لمواجهة أي تهديد محتمل، مع التركيز على التدريب، والمراقبة، واستخدام التقنيات الحديثة في الأمن البحري.

٣. تنويع طرق النقل والتجارة: لتقليل الاعتماد على ممر واحد، يمكن للدول تطوير بدائل نقل تجارية وبحرية، مثل خطوط النقل البرية والسكك الحديدية الإقليمية بين القارات.

٤. دعم البحوث والدراسات الإستراتيجية: الاستثمار في الدراسات الأكاديمية والبحوث التطبيقية لفهم ديناميات الممرات البحرية وتأثيراتها على الأمن والطاقة والسياسة الدولية.

---

[10] Mahamuud Younis, The Geopolitical Significance of Maritime Chokepoints, Theseus.fi, PDF, 14 2025، ص. 12-13.

[20]MMA Miah, Control over Maritime Chokepoints an Assurance of …, BMU Public Library, PDF، 2018، ص. 3-10.

[3] ()حرفوشة سيهم، الأهمية الاستراتيجية لنقاط الاختناق البحرية في التجارة العالمية والاقتصاد،«*مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*،المجلد ١٠، العدد ١، سنة ٢٠٢٥،ص ص ٢٨٥–٢٩٦.

[4]() عباس محمد ضاحي، محمد حسن قاسم، سناء حمودي، "التوازنات الاستراتيجية في مضيق هرمز"، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد ٢٩، شباط ٢٠٢٥، ص. ١–١٧.

[5]()أحمد الخطيب، "السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط"، *مجلة جامعة* ...PDF ،، ٢٠٢٤، ص. ٧–١٥.

[6]() عميد الركن المتقاعد صلاح جانبين، "الممرات المائية وأهميتها: باب المندب نموذجًا"، ، العدد ١٣٠، تموز ٢٠٢٥، ص. ١–٨.

[7]() الوجود الأميركي بالشرق الأوسط.. ٤ نقاط لفهم أبعاده الإستراتيجية"، الجزيرة.نت، ٩ نيسان ٢٠٢٥.

[8]() مجلة كلية السياسة والاقتصاد، "تحركات القوى الدولية في البحر الأحمر"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، جامعة القاهرة، العدد ٢٦، إبريل ٢٠٢٥، ص. ٣٣–٤٢.

[9]() الممرات البحرية الإستراتيجية... مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس"، أخبار الخليج، ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٣.

[10]() المصدر السابق.

[11]() مضيق ملقا: بين الأهمية الجيو–اقتصادية والتحديات الأمنية الإقليمية والدولية»،*مجلة قضايا سياسية*، العدد ٨١، حزيران ٢٠٢٥،ص ص ١٧٧–١٩١.

[12]() المصدر السابق، ص ١٧١.

[13()]Alfred Thayer Mahan, *The Influence of Sea Power upon History*, Little, Brown and Co., Boston, 1890, p. 25.

[14]()محمد فتحي، *السياسة البحرية الدولية وأثرها على الأمن الإقليمي*، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢٠، ص. ٧٨–٩٥.

[15]() محمود عباس، *التجارة البحرية والأمن الاقتصادي*، دار روتليدج، لندن، ٢٠١٩، ص ص ٤٥–٦٠.

[16]()سارة عبد الله، *أثر تعطّل الممرات البحرية على التجارة العالمية*، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ٢٠٢١، ص. ٣٢–٥٠.

[17()]John Christopher, *International Maritime Policy*, Cambridge University Press, Cambridge, 2018, pp. 102-120.

[18]()عبد الرحمن الخطيب، "الأمن البحري الأمريكي في مضيق هرمز"، *مجلة الدراسات البحرية*، العدد ١٢، ٢٠٢٤، ص. ١٤–٢٩.

[19]()Francis Burns, *Maritime Security in the 21st Century*, Springer, Berlin, 2020, pp. 56–70.

[20]()مصطفى الأمين، *التحولات الجيوسياسية للممرات البحرية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، ٢٠٢٢، ص. ٩٨–١١٥.

[21]()مجلة السياسة الدولية، "الممرات البحرية الاستراتيجية والتحالفات الدولية"، المجلد ٨، العدد ٣، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٣، ص. ٧٧–٩٢.

[22]()إيهاب مصطفى، "تأثير تعطّل الممرات البحرية على الأمن العالمي"، *Global Maritime Studies Journal*، العدد ١٥، ٢٠٢٤، ص. ٦٠–٧٤.

[23]()هالة رشاد، *الممرات البحرية وأمن الطاقة الدولي*، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢١، ص. ٤٥–٦٧.

[24()]David Miller, *Political Geography of Maritime Security*, Routledge, London, 2017, pp. 112-130.

[25()]Alfred Thayer Mahan, *The Influence of Sea Power upon History*, Little, Brown and Co., Boston, 1890, p. 25.

[26]()عبد المنعم الدسوقي، *الأمن البحري في النظام الدولي المعاصر*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٨، ص٥٤.

[27]()عبد القادر منصور. «التنافس الدولي على الممرات البحرية وأثره على الأمن الإقليمي». *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٢٠، العدد ٢٢٠، ص ٤٥–٦٨.